الحوار.. حياة لا جمود

جميل مفرح

تنحصر كل الأنظار والاهتمامات داخل الوطن وخارجه لدى المعنيين باليمن وهمومه على آخر فواصل الأزمة وأهم تطوراتها وأحداثها والتي انتهت إلى مؤتمر الحوار الوطني الذي تحتضنه صنعاء والذي ألقيت فوق كاهله كل متاعب الوطن خلال الفترة السابقة وكل المشكلات السياسية والاقتصادية والإدارية التي يعاني منها اليمنيون أيما معاناة وذاقوا ويذوقون حيالها الأمرين ما تزال الأنظار والاهتمامات عالقة على هذا المؤتمر والمشاركين فيه منذ افتتاح جلساته وحتى يومنا وسيظل الأمر كذلك إلى أن يقضي الله أمرا ويقسم فرجا بإذنه تعالى..

والسؤال ليس واحدا الذي يطرح نفسه اليوم بل هي أسئلة من كل صنف وشكل تبحث عن إجابات شافية مع أننا نكاد جميعا نجزم ألا إجابات شافية ممكنة في الوقت الراهن غير أن الأمر المحير للغاية هو التعامل مع هذا المؤتمر وكأنه شكل بديل للنظام والحكومة والجهاز الإداري والتنفيذي للدولة والاكتفاء بمراقبته وكأنه بالفعل سيخرج بحلول لمجمل ومختلف مشكلاتنا عموما وحتى الصغير والفردي والإداري البسيط منها فالملاحظ أن كثيرا من أجهزة الدولة ومؤسساتها تبدو وكأنها في بيان انتظاري غريب أو كأنها ملزمة بالتعطل والتعطيل حتى يبت المؤتمر في أمر تواصلها في أدائها وواجباتها بعيدا عن أيه حسابات أو نتائج للمؤتمر وأعماله!!

لعل من أهم وأجل الأهداف أو الطموحات المنتظرة من هذا المؤتمر الخروج بحلول الإشكالات الكبرى والأساسية التي يعتقد أن الأزمة قائمة عليها ولعل من أهم ما ينتظر تجسيد الدولة المدنية المثالية التي باتت مطلباً لكل مواطن وفرد ينتمي إلى حيز هذا الوطن ولكن هل من المعقول أن نتمنى الدولة المدنية الحديثة ونطالبه بتحقيقها بطرق بعيدة كل البعد عما يمكن أن يمت للمدنية والبناء الحديث بصلة هل بتعطيلنا الحياة وأسبابها وتجميد صيرورتها سنستطيع فعلا أن نجسد تلك الطموحات والرؤى؟!

أم بانتظار الغلبة للقوى السياسية المتصارعة لتقودنا مجددا إلى الاحتدام والاصطدام والتعلق كل في اتجاه لنعود مجددا إلى أسفل السلم الذي قطعنا منه شوطا لا بأس به؟!

فالمواطن بحاجة إلى الأمن والغذاء وتسهيل حاجاته ومعاملاته في مختلف المؤسسات والأجهزة الإدارية أكثر من حاجته إلى التجمد أمام شاشة التلفاز لمتابعة جلسات المؤتمر وانتظار ردود فعل القوى المختلفة التي يجب عليها أن تفهم اليوم أن مساحة البعد لدى المواطن قد صارت ضيقة تجاهه ولا يمكنها أن تفعل مزيدا مما فعلته به سابقا ثم إن عنصر الأمن إذا لم يلتزم به أولا من هم مشاركون في هذا المؤتمر فكيف لنا أن نطمح أن يتجسد أو يتحقق بشكل عام في الوطن فبعض المظاهر التي يحدثها بعض المشاركين من مشائخ وشخصيات قيادية واجتماعية من مواكب سير ومرافقين وسلاح بشتى أنواعه لا يمكن أن تخلق لدى المواطن العادي انطباعا إيجابيا يبعث على التفاؤل والثقة بمن يمثلون الوطن في هذا المؤتمر الذي يعتبره الكثيرون حبل النجاة الأخيرة للوطن وأهله!!

حتى لا تحدث أعظم نكسة!!

عبدالحليم سيف
Ahalim_227@yahoo.com

< لم يحدث، فيما تعيه الذاكرة الجمعية، أن تجيء ذكرى نكسة أو هزيمة الخامس من حزيران 1967م، وعالمنا العربي الكبير في أحوال كارثية وأوضاع مزرية وظروف مأساوية، من واقع راهن مشحون بمحن وفواجع حرائق الحروب المشتعلة بأيدي إخوة "الوجع والمصير المشترك" لصالح المشاريع الغربية والإقليمية وما أكثرها!!

إن ما يجري في هذه اللحظات الفارقة والمصيرية من تناحر ومذابح، يشير إلى أن مشاهد الحملة الشعواء ضد العرب ليست حديثة العهد، فهي قديمة ومتجددة تمتد من الماضي البعيد إلى الحاضر اليومي، وتختلف الأساليب وتتطور بتغير المراحل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونحوها.

وفي هذا الإطار المتشح بالسواد والرماد والخراب والدماء، لا نجد شيئاً في عالمنا العربي، ينتسب لمناخ ما بعد قمة اللاءات الثلاث "لا صلح.. لا تفاوض.. لا سلام مع إسرائيل" تلك القمة المنعقدة في الخرطوم بزعامة الرئيس الخالد جمال عبد الناصر رحمه الله، رفضت القبول بالهزيمة وأصرت على تجاوزها وتصفية أثارها، وهو ما كاد يتحقق بعد حرب الاستنزاف ومن ثم حرب أكتوبر 1973م، بيد أن زيارة الرئيس الراحل أنور السادات للقدس المحتلة عام 1978م، ثم توقيعه بعد عام لاتفاقية كامب ديفيد طوحت "باللاءات"، أخرجت مصر من ساحة المواجهة مع "العدو التاريخي"، ومكنت الكيان الصهيوني وبتواطؤ أميركي من تصفية القضية الفلسطينية بفعل اتفاق أوسلو 1993م، وما آل إليه الحال اليوم معلوم للجميع!!

غير أن هناك على الأقل أسباباً كبيرة للتشاؤم من المستقبل، وقد أصبح التشاؤم العنوان الأضخم لتراجيديا عربية بعينها، فالخلافات والتحديات التي واجهها العرب في سني الثمانينيات والتسعينيات، لم تعد ذاتها اليوم، أبرزها ما تحمله أخطار القوى الدولية والإقليمية... ففيها أكبر بكثير مما كان بالأمس، ولم يكن ذلك ليحدث لولا قيام منظمة الحكام العرب الراحلين من الحياة والسلطة، والوارثين والباقين ممن سلموا مقدرات شعوبهم ومصائر أوطانهم للآخرين يفعلون بها ما يشاءون!!

فالمرحلة الممتدة من ابريل 2003م، على وجه التحديد، إلى الآن، شهدت أربعة أحداث كان لها ابلغ الأثر في تعرض المنطقة لإعادة رسم أوضاعها السياسية وفرض واقع جديد ما تزال معالمه مجهولة، هذه الأحداث هي:

أولها : الغزو الأمريكي البريطاني للعراق في أبريل 2003م، واحتلاله وتدميره وإعادته إلى القرون الوسطى، مع نشر فيروس الطائفية، ومنذ ذاك جاء من يركب موجة غير إسلامية، ليولد صراعا مذهبيا في بلاد الرافدين، ويهدد بإشعال المنطقة.

ثانيها : الانتقال بمشروع الشرق الأوسط الكبير، إلى إحياء مخطط التفتيت، وترك المنطقة تتآكل من داخلها، وتحترق ولا من يخمد نيرانها.. وفي هذا الشأن تم استدعاء التركيبة الإثنية واللغوية والحضارية لتمزيق الدول العربية إلى دويلات ميكروسكوبية وفيدراليات قبلية وكانتونات مذهبية، وهذا يأتي في إطار إعادة إنتاج الخطة البريطانية - الفرنسية (سايكس - بيكو) التي قسمت العالم العربي منذ نحو تسعة عقود من الزمن!!

ثالثها : الحديث الذي لا ينقطع في وسائل الإعلام التقليدية والالكترونية عن مخططات التجزئة والتقسيم بالتزامن ونشر أفكار مغلوطة لا تمت للواقع والحقيقة بصلة، من ذلك ما يزعمه برنارد دوينج اليهودي - البريطاني، بأن العرب ليسوا مجموعة متجانسة، بل هم عبارة عن جماعات عرقية ولغوية وحضارية مختلفة.. لا بد من اللعب على هذا الوتر للإيقاع بينها.. فثمة عرب.. مسلمون ومسيحيون.. سنة وشيعة.. أكراد ودروز.. أقباط وموارنة وأشوريون وزنوج!!

رابعها : انفجار ثورات الربيع العربي (2011م)، لإسقاط أنظمة الاستبداد والفساد، وهو زلزال فوجئ به الجميع.. ، فكان أن أسرعت دول الهيمنة نحو حرف مسار هذه الثورات والتي لم تبلغ ثمارها بعد، إلا أن الخطر الأكبر يكمن في الالتفاف على الانتفاضة السورية، فبعد ستة أشهر من الاحتجاجات السلمية تتحول بأصابع إقليمية ودولية إلى حرب طاحنة بين الجيش النظامي والمعارضة المسلحة، وتوسعت شيئا فشيئا لتصبح اليوم حربا دموية والقتل والقتل الآخر على الهوية، وزاد من سعير الحرب تورط مليشيات وجماعات خارجية تقاتل مع هذا الطرف أو ذاك، وهذه الحرب المجنونة تستهدف الإجهاز على ما تبقى من سوريا، وتمزيق النسيج الاجتماعي لشعبها، والقضاء المبرم على الثورة والنظام، أي تكرار تجربة الفتنة الطائفية في بلاد الرافدين، والتي لا تزال تنخر الجسم العراقي حتى اللحظة!!

وواضح أن ما يجري هو دفع المنطقة باتجاه المجهول عبر مشاريع صغيرة ومتخلفة تجعل البلدان العربية تحترق بأسلحة الدمار الأميركية والروسية والأوروبية والإيرانية والإسرائيلية، ثم توجيه الاتهامات المتعددة إلى أبناء هذه المنطقة ودولها.

بهذا المعنى يمكن أن نقرأ ما نراه من مظاهر الحرب البشعة والهمجية، وبوادر امتداد نيرانها الحارقة إلى لبنان والعراق، لتنتقل بعد حين إلى بقية البلدان العربية دون استثناء، وذلك لإشعال حرب إسلامية - إسلامية، ليس فيها مهزوم أو منتصر، وإنما فائز واحد هو الكيان الصهيوني الساعي لقيام دولة يهودية خالصة في محيط ممزق وتائه.

أخيراً، يبقى التنبيه إلى أن مسايرة مد المشروعات الدولية والإقليمية المشبوهة هو خطر حقيقي وماحق، يدق أبواب كل عاصمة عربية يستوي في ذلك كل من تحالف معه مرحليا لتحقيق مصالح ذاتية لن تعمر، أو من يقف على الحياد ومواجهته باستحياء، وحتى لا نصحو ذات يوم على وقع أخبار النكسة الأعظم، لا بد من إعمال صوت المنطق والحقيقة والحكمة، والتفكير بعين العقل لا العاطفة، لأن الله لن يرحم كل من يعبث بالورقة المذهبية والطائفية والدينية ويدعو للفتنة.

إن ما يجري في هذه اللحظات الفارقة والمصيرية من تناحر ومذابح، يشير إلى أن مشاهد الحملة الشعواء ضد ال عرب ليست حديثة العهد، فهي قديمة ومتجددة تمتد من الماضي البعيد إلى الحاضر اليومي، وتختلف الأساليب وتتطور بتغير المراحل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونحوها.

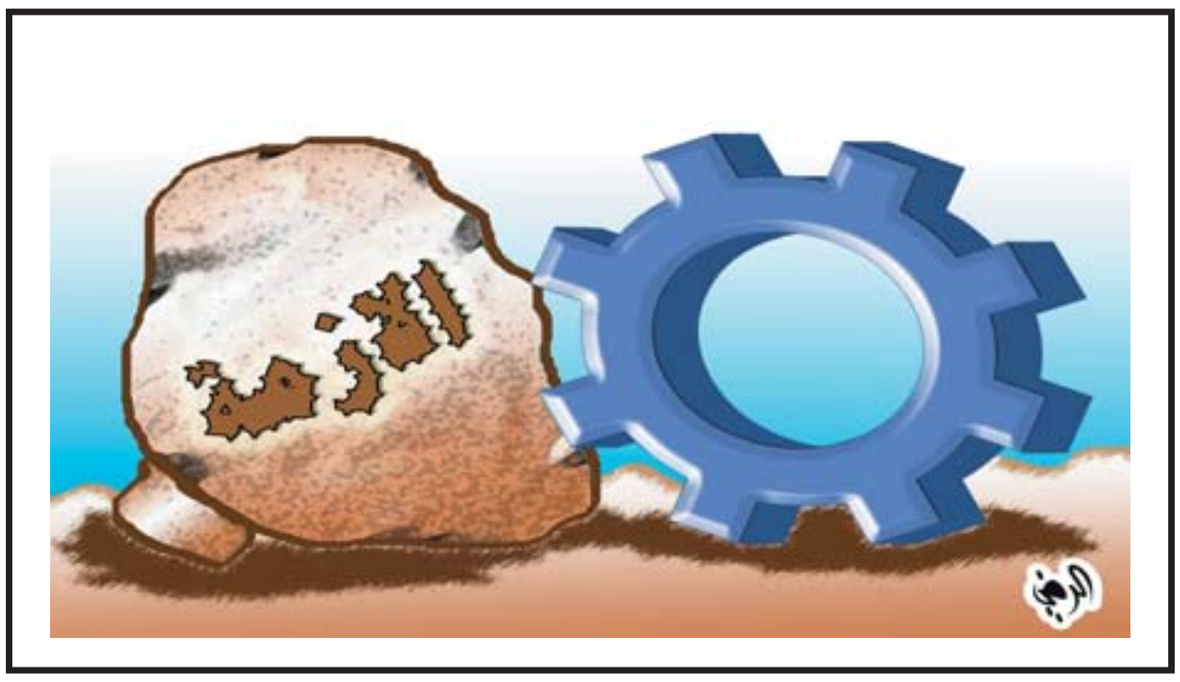

وجهة مطر

أحمد غراب

حكمتك يارب

> اعلان فقدان / ضلت حكمة يمانية تبلغ من العمر آلاف السنين فعلى من وجدها ايصالها إلى بلدنا الكائن في جنوب الجزيرة العربية قبل ان يذهب البلد.

كل مشاكل اليمن يمكن تلخيصها بعبارة واحدة :(لانفعل ما ينبغي كما ينبغي في الوقت الذي ينبغي) ومعنى هذا بالحرف الواحد اننا فقدنا الحكمة اليمانية ومهمتنا الكبرى استرجاعها فتلك الطريقة الوحيدة للخروج من النفق الذي نعيش فيه.

حتى لا يضيع المعروف فيما بيننا وحتى لانستسلم للعصبية والمناطقية والحزبية والجدلية بروا ببلدكم فهي تستحق منكم البر لا العقوق.

مازال طعم الحلوى في فمي يا يمن ، كلما تأملت ما يصنعه البعض من عقوق ببلدهم حين يدمرون ويخربون ويفتنون ويتعصبون اتذكر تلك القصة واردد في نفسي " مازال طعم الحلوى في فمي يا عم".

دخلت الممرضة الى الرجل الكبير لتعطيه الدواء وتتفقد حاله فقالت له:" لم اجد ابنا بارا بوالده كإبنك الواقف عند الباب ".

نظر إليها الرجل العجوز ولم ينطق وأغمض عينيه ، وقال لنفسه : ليته كان أحد أبنائي هذا الشاب ليس ولدي كما تعتقدين ولكنه كان طفلا يتيما يسكن في الحي الذي نسكن فيه فرأيته مرة يبكي عند باب المسجد بعدما توفي والده فهدأته واشتريت له الحلوى ومرت السنوات وأصبحت عاجزا انا وزوجتي على فراش المرض فإذا بشاب يزورنا كل يوم ويتفقد أحوالنا وعندما اشتد بي المرض اسعفني الى المستشفى و أخذ زوجتي إلى منزله.

وكلما سألته:" لماذا كل هذا التعب معنا يا ولدي ؟

يبتسم ويقول: (ما زال طعم الحلوى في فمي يا عم !!)

المعروف لايضيع فكيف عندما نصنع المعروف لبلدنا وارضنا وناسنا واهلنا.

اين حكمتنا اليمانية ؟ هل تبخرت ؟ كل إعلامنا بما فيه من تلفزيونات واذاعات وصحف لايساوي بضعة عبارات من فم حكيم يماني قديم مثل علي ولد زايد واليكم الشاهد الذي اختم به هذا المقال والحليم تكفيه الاشارة يقول علي ولد زايد موصيا ولده :

ابني ويا قرّة العين،، معي لك أربع تواصي،، وزايد أربع وثنتين..

الاولة، احذر الدّين..

الثانية، في عيالك،، خيولْ من حُرّ مالك..

الثالثة، في سلاحك،، صوتك اذا ابَتاع باعك..

الرابعة، لاتنافق..

خلي ضميرك ضمارك..

الخامسة، لاتزاحم.. لو يُولُوا من حلالك..

السادسة، لاتخاصم.. سامح، وراجع خِصَالك..

السابعة، كن مع الناس.. يصلح مع النَاس حالك..

الثامنة، لايهمك في المال.. فسمعتك رأس مالك..

التاسعة، هات أذنك.. أغلى من المال علمك.. والاغلى منه فعالك..

العاشرة، يا أحمر العين.. لو تبصر الكلب ينبح،، خلّيه وامشِ في حالك .

«اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي»

Ghurab77@gmail.com

أين نحن من مفهوم الشفافية .. والمساءلة ؟!

إن حسن إدارة المال العام ليس ضرورة وإنما هو حاجة ولدتها ندرة الموارد المالية لمواجهة الإنفاق المتزايد للدول، وتنامي الدين العام والدلالة على ذلك ما تواجه الدول من أزمات مالية.

ولا يكفي إعداد بيانات مالية من قبل وزارة المالية وغيرها في الهيئات، وإنما ضرورة وجود هيئات تدقيق تخضع بالاستقلالية والموضوعية، ولا تكون خاضعة للسلطة التنفيذية، ولابد من أن تتوفر لها الموارد البشرية والفنية اللازمة للقيام بعملية تدقيق العمليات المالية والحسابات.

محمد العريقي

منذ فترة ونحن نقرأ ونسمع عن تداول شعار جديد عنوانه (الشفافية .. والمساءلة) .. وهذا الشعار أو المفهوم الجديد جاء وفق رؤية المنظمات والهيئات العالمية، وسوق في البلدان العربية ومنها بلادنا، ولم يكن الأمر مساءلة تقليدية، أو عابرة، بل إن متطلبات العصر وظروف مرحلة التغيير الذي جاء مع ثورة الشباب تقتضي من اليمن أن تأخذ هذا المفهوم على محمل الجد لما له من منافع، بل هو أساس لمرتكزات المجتمع المدني الحديث.

كثير من الهيئات الرقابية والحكومية وكذلك الإعلاميين والبرلمانيين والناشطين في منظمات المجتمع المدني لم يكونوا يتفاعلون مع هذا الموضوع بصورة جادة نظراً لعدم إلمامهم بالجوانب الإيجابية لهذا الموضوع.

وأنا شخصياً لم أكن أدرك الكثير من جوانب هذا المفهوم الجديد، إلا بعد أن شاركت في منتدى موسع عقد في أبو ظبي منتصف الشهر الماضي نظمه المكتب الاقليمي للبنك الدولي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنك التنمية الأفريقي، بحضور عدد من الدول العربية ومنها اليمن الذي مثلها عدد من المهتمين والمختصين من وزارة المالية مجلس النواب، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والبنك المركزي، ومنظمات المجتمع المدني، وصحيفة "الثورة".

ورغم أن المشاركين من الإعلاميين، ومنظمات المجتمع المدني، ومجلس النواب لم يتاح لهم المشاركة في الجلسات التي شارك فيها المختصون من وزارات المالية والأجهزة الرقابية والبنوك المركزية، إلا أنني سمعت من عدد من أعضاء الوفد اليمني أن اليمن تتبع الكثير من المعايير العلمية والعملية العالمية، فيما يتعلق بأعداد الموازنة والإجراءات الرقابية.

وقد يكون تمشياً مع موجة التحديث الذي يشهده العالم في المجال الرقابي والشفافية والمساءلة، أستحدثت اليمن العديد من الهيئات مثل هيئة مكافحة الفساد، إلى جانب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي يعمل منذ فترة طويلة، والهيئة العليا للمزيدات والمناقصات، وكذلك هيئة الرقابة على المناقصات، كما صدر قانون حرية الحصول على المعلومات، وهناك محاكم الأموال العامة، وغير ذلك من القنوات التي نسمع عنها، ولا نلمس لها التأثير القوي في حماية المال العام، كما أنه لم يبرز أي فاعلية لمفهوم الشفافية والمساءلة.

وأنا هنا لازلت متأثراً بما سمعته في منتدى أبوظبي حول قضية إعداد الموازنة العامة للدول المتقدمة وحماية المال العام، ودور الهيئات الرقابية والتدقيق والتشريعية، ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الرقابة على إعداد القواعد والأهداف العامة للموازنة، ومدى ملاءمتها لاحتياجات المجتمع، وطرق حمايتها من شرور الفساد والفاسدين، طبعاً سمعنا عن إجراءات مذهلة تقوم بها تلك الدول في هذا الجانب وفق حلقات متكاملة ومنظمة مع كل الجهات، والمهم والمحترم أكثر هو دور القضاء والأجهزة التي تطبق القانون.

هذه مكونات مهمة لحماية وصيانة المال العام تتحرك وفق مفهوم حرية المساءلة والشفافية، والتي بالأخير تصب لمصلحة المواطن.

وكما قال السيد راء كومار – مدير المبادرة الدولية للموازنة المفتوحة –واشنطن – في لقاء قصير معه, قال: (الحكومات تأخذ من المواطنين الملايين بشكل ضرائب، وتصرف منها، ولكن المواطنين لا يعرفون كيف تصرف تلك المبالغ، والمفروض أن يكون عندهم حرية، وآليات لأن يسألوا الحكومة كيف تصرف هذه الضرائب،على هذا الأساس الحكومة يجب أن تكون شفافة، وهنا يأتي دور الإعلام، فالحكومة بطبيعة الحال لم تكن شفافة، إلا إذا كان هناك ضغط من وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وبما أن الموازنة ذات طابع فني، فإن الصحافيين ربما لا يستطيعون أن يتعاملوا معها بطريقة سهلة، ولذلك لابد أن تأخذ الموازنة البعد السياسي والاجتماعي إلى جانب البعد الاقتصادي، لأن فهم الأبعاد السياسية والاجتماعية من الموازنة يجعل السياسيون يتخذون قرارات سياسية تهم قضايا الناس.

الشفافية يجب أن لا ينظر للشفافية على إنها حاجة رفاهية للأغنياء فقط، بل إن الشفافية مهمة جداً للمجتمعات الفقيرة – وتحقيقها ليس بالأمر الصعب – فهي تحتاج لإرادة سياسية، والرسالة للحكومة اليمنية والحكومات الأخرى هي ضرورة نشر التقارير لعامة الناس).

ولعل الوضع في اليمن لا يختلف كثيراً عن وضع الدول العربية الأخرى في هذا الجانب وهذا ما عبرت عنه الدكتورة رجاء شريف – مدير الحسابات العامة بوزارة المالية اللبنانية، التي تحدثت عن لبنان، غير أن ما قالته ينطبق على كثير من الدول العربية (التي لاتزال تتطلع للكثير من الجهود على صعيد المفاهيم الأساسية، كالشفافية، والمساءلة والموازنة المفتوحة، والحوكمة في إدارة المال العام، أو على صعيد المعلومات التي توفرت حول المؤشرات والمعايير الواجب الاستناد إليها لتصنيف الأدلة على صعيد الشفافية بشكل عام، والمؤشرات لتقييم مؤسسات التدقيق العليا بشكل خاص.

إن حسن إدارة المال العام ليس ضرورة وإنما هو حاجة ولدتها ندرة الموارد المالية لمواجهة الإنفاق المتزايد للدول، وتنامي الدين العام والدلالة على ذلك ما تواجه الدول من أزمات مالية.

وتساءلت الدكتورة رجاء: كيف يمكن للمجتمع المدني القيام بدوره في المساءلة مالم يتم نشر الوعي والثقافة حول مكونات هذه البيانات والموازنة العامة والتقارير.

نحن في اليمن نفتقد إلى الكثير من الجهود والخطوات لتفعيل مفهوم الشفافية والمساءلة، وخاصة في الجوانب المتعلقة بكفاءة استخدام المال العام، وكذا حمايته من الهدر والاستنزاف والفساد، أين نحن من مفهوم المساءلة والشفافية والكثير من الناس يتساءلون عن مصير التقارير الرقابية التي يعدها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وماذا عملت هيئة مكافحة الفساد، أمام استمرار نزيف المال العام، وأين هو مبدأ الشفافية من معرفة الحقوق والواجبات، وتحقيق العدل والمساواة؟

وأين هو مفهوم المساءلة الموضوعي البعيد عن الابتزاز والمكايدة السياسية، المساءلة القائمة على مرجعية علمية وقانونية ليس فيها من الشطحات والتهويل؟

وأين هي دور منظمات المجتمع المدني من الرقابة الاجتماعية، وأين دور وسائل الإعلام المهنية من إعداد كوادر صحفية تلم وتتابع مثل هذه القضايا، دون انجرار لأهواء ورغبات سياسية ؟ وسائل إعلام تسعى للحصول على المعلومات الصحيحة وطرحها للرأي العام.

وأخيراً: وهو المهم إذا ما تحقق كل ذلك فأين هو دور القضاء القوي والنزيه والشفاف الذي يطبق وينفذ القانون؟

كل ذلك يتطلب إلى مظلة الدولة القوية والفاعلة والعادلة التي يشارك في بنائها وحمايتها كل أبناء المجتمع.

سعيد في بلاد سعيدة

منصور شايع

لأننا في بلاد السعيدة كنا سعداء جدا ولكن أكيد بسبب ذنوبنا سلط الله علينا من لا يخاف الله ولا يرحمنا حتى وصل الأمر إلى أن من أبناء جلدتنا في أرض الجنتين من يذيقنا سوء العذاب فلا يسمحوا سوى بساعتين سراج بالكهرباء في الليلة الواحدة بالطبع تكفينا لشحن بطاريات هواتفنا حتى لا ننقطع عن الاتصال بالجيران والعالم الخارجي ..وهذا فضل كبير ومنة عظيمة تسجل للمقرحين والمخبطين في مأرب وأخواتها لأنهم يخافون علينا من غضب أرحم الراحمين نتيجة التبذير في استهلاك التيار الكهربائي وكذلك الحال بالنسبة للنفط والغاز ، فكان " الخبيط والقح قم " أسلوبا حديثا وغير مسبوق للمحافظة على الثروة من الهدر والنهب ، فلا يسمحوا بعبور الناقلات من نقاط " السلب والنهب " سوى بالحد المعقول والاحتياج الضروري لتحركات السعيد ابن السعيدة من بيته إلى عمله حرصا منهم على اشتداد المنافسة الذي قد يؤدي إلى هبوط أسعار تلك المشتقات النفطية في أسواق العاصمة والمحافظات الأخرى . أما إذا استجد أمر طارئ أو فكرت للذهاب إلى نزهة مع العائلة إلى خارج منطقتك فلا بد أولا أن تذهب ومعك بنادق العدال وثور المخوة والقبيلة ليوافقوا على زيادة حصتك من البترول أو الغاز يكفيك يوما كاملا وتقضي نزهتك بدون البحث عن الحطب والطبخ في تناوير الفخار وعن مساءلة الجيران . أما إذا أرادت الحكومة زيادة الصادرات من النفط والغاز إلى الخارج والمتدفق عبر أنابيب النقل إلى موانئ التصدير فذلك هي الطامة الكبرى ويعتبر نهبا فاضحا لمقدرات الأمة ولا بد أن يعود ذلك النفط المتدفق إلى الأرض التي خرج منها ولو رمادا حتى لا تستفيد منه أمة الكفر والفسوق الأجنبية .. ومن أجل أن يعدل المفخخ لتلك الأنابيب عن قراراته لا بد أن تقوم الحكومة بإرسال رسائل الاطمئنان عبر كتائب القوات المسلحة والأمن والتي عادة ما نسمع بتحركاتها لردع المفخخين والحفارين لأنابيب النفط والغاز، ولأن تلك القوات بطبعها الجلف والمتهور لا يتم السماح لها بإعادة الخط إلى العمل وتعود إلى ثكناتها بعد أيام شاقة من الحوار والمراضاة حتى تقتنع هي بفكرة نهب ثروة البلاد التي يجب أن تظل في باطن الأرض طالما وهي تذهب إلى بلاد الفرنجة ويستفيد منها أهل الكفر والإلحاد . والله من وراء القصد .

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388